

المبسوط في فقه الإمامية

[301] وقد حصل لكل واحد منهما بما يدعيه اليد والبيئة معا، فيقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يديه. رجل في يده شاتان سوداء وبيضاء تنازعهما نفسان، فادعى أحدهما أن الشاتين معا لي، وأن البيضاء نتجت السوداء، وادعى الآخر أنهما له وأن السوداء نتجت البيضاء، فهما متعارضتان في الملك، لأنه لا يجوز أن يكون الشاتان معا ملكا لكل واحد منهما في الحال، وفي النتاج لأنه لا يجوز أن يكون كل واحدة منهما نتجت الأخرى، وإذا تعارضتا وفيهما يدان فإما أن يسقطا أو يستعملتا. فمن قال يسقطان، فكأنه لا بيئة لواحد منهما، فإن أنكر المدعى عليه حلف لهما، وإن اعترف لهما أو لأحدهما وأقر الآخر أو جحد الآخر فالحكم على ما مضى غير مرة. ومن قال يستعملان إما بالقرعة أو الوقف أو القسمة، فمن أقرع وهو مذهبنا فمن خرجت قرعته هل يحلف؟ على قولين أقواهما عندنا أن يحلف، ومن قال يقسم قسم بينهما نصفين، ومن قال يوقف أو وقف. إذا ادعى زيد شاة في يدي عمرو فأنكر وأقام زيد البيئة أن الشاة له وملكه حكمنا له بها لأن بيئته أولى من يد عمرو، فإن أقام عمرو البيئة بعد هذا أن الشاة ملكه نقض الحكم وردت الشاة إلى عمرو لأن عمرو كانت له اليد ولزيد بيئة بغير يد، وقد ظهر أنه كان لعمرو مع يده بيئة، فظهر أن بيئة عمرو الداخل، وبيئة زيد الخارج، وبيئة الداخل أولى، فلهذا قضي بها لعمرو دون زيد. زيد ادعى شاة في يد عمرو فأنكر عمرو، فأقام زيد البيئة أنها ملكه، وأقام عمرو البيئة أن حاكما من الحكام حكم بها له على زيد وسلمها إليه، قال بعضهم ينظر في حكم ذلك الحاكم الذي حكم بها لعمرو على زيد، كيف وقع؟ فإن قال عمرو: لي وكانت في يد زيد فأقامت البيئة أنها ملكي فقضى لي بها عليه، لأنه إنما كان له بها يد دون البيئة، نقض حكمه به لعمرو وردت إلى زيد، لأنه قد بان أنه كان لزيد يد وبيئة ولعمرو بيئة بلا يد فهي كالتي قبلها سواء.
